

القروي يترك قراه بحثا عن العمل في سن تتراوح بين ١٤-١٥ سنة . وقال ان العمال العرب يعودون الى قراهم وليس في وسعهم الاستقرار وبناء عائلات خارج القرية . وفي هذا التقرير فجر الدكتور اسطورة تطور القرية العربية التي ترونها الاوساط الاسرائيلية الحاكمة . وفي الوقت ذاته ادان التقرير سياسة نهب الاراضي وتحويل القرى العربية الى « فنادق » للعمال العرب الذين يعملون في اقصى الظروف . اما عن العلاقات الاجتماعية القائمة بين العرب واليهود - والتي يرى بها الباحثان سببا يمنع العربي في اسرائيل من المشاركة الفعلية في عملية الخلاص - فيقول الدكتور عنها : « انها علاقات عمل بكل معنى الكلمة... لكن الاتصال بين الفريقين محدود » (٤٥) .

اما البروفيسور عمانوئيل يلين بعد بحث قام به مع عدة اساتذة ومديري معاهد ابحاث آخرين ، فقد جاء في (٤٦) : ان من بين الـ ٩٤ قرية التي خضعت للبحث هنالك عشرون قرية على مستوى العصرية المقبولة نوعا ما ، اذ انها قرى من الممكن ان تأخذ قرارات وتنفذها . وبأنه يوجد عشرون قرية اخرى ما زالت في الحضيض تعيش في ظروف القرون الوسطى ، لم يحدث بها تطور ما منذ زمن المحراث الاول . وباتي القرى العربية ( ٥٤ ) قرية ، بقياس مستويات تطوير مختلفة . ويقول البروفيسور يلين : اولا الكسل موافق على ان الوضع العام في القرية العربية هو وضع ليس طيبا .

واما بخصوص خوف العرب في اسرائيل من ان يضرروا الاستفادة من ارض اللاجئين ، فهو قول خبيث ايضا ومناف للواقع . خبيث لانه يهدف الى دق اسفين بين العرب في البلاد وبين اخوانهم اللاجئين ويظهر التناقض المصلي بين الفريقين . وغير واقعي لان جماهير الفلاحين قد هودرت اراضيها الحقيقية منها ، فهل يعقل ان تقدم لها السلطات الاراضي التي صادرتها . في الواقع ان مؤسسة الكرن كايمت ودائرة اراضي اسرائيل تقوم بتقديم بعض الاراضي المصادرة الى بعض عمالها الممتازين جدا من سمسرة سابقين لكن كايمت او عملاء للمخابرات . وهؤلاء قلة ضئيلة قد يوجد واحد منهم في كل قرية فقط . والسلطات تضرب عصنورين بحجر واحد ، فهي ترضي هؤلاء العملاء على حساب اراضي العرب المصادرة . وهم بدورهم يقومون بتأجيرهم الى الفلاحين

المعدين لقاء ضمان سنوي او مقاسمة على نصف المحصول او ثلثه . ونائب مدير اراضي اسرائيل ، الوني ، لم ينف ان نائب الكتيست العربي المرتبط بحزب العمل ، سيف الدين الزعبي ، يستأجر اراضي من ادارة اراضي اسرائيل ( اللاجئين ) ثم يؤجرها الى آخرين . والمقدر ان نحو الف دونم تؤجر الى سيف الدين فيؤجرها هو بدوره بما يعود عليه بعدة الاف من الليرات (٤٧) . وعلم ان سيف الدين يستأجر دونم الارض بسعر خمس ليرات ثم يؤجره بعد حين بسعر ٢٥ ليرة اسرائيلية (٤٨) . اما الفلاحون المساكين - الذين يحاول الباحثان ان يجعلوا مصالحهم تتناقض مع مصالح اللاجئين ، فقد تحدث عنهم وزير الزراعة امام المؤتمر الزراعي في تل ابيب فقال : لقد اعد في المدة الاخيرة قانون يلزم المستوطنين ( اليهود ) مستأجري الارض بالاقامة عليها وبفلاحتها بانفسهم مع افراد عائلاتهم . واعلن ان رئيسة الحكومة تؤيد القانون المقترح ، ولماذا يقترح هذا القانون ؟ حتى يمنعوا « تأجير الارض القومية للعرب بواسطة مستوطنين يهود » (٤٩) . واضاف الوزير انه حسب رأيه سوف لا يقدر القانون لوحده ان يوقف تأجير الارض للعرب . ولذا فان واجب حركات الاستيطان ان تنشط في هذا المجال . كذلك اعلن ان عدد الفلاحين اليهود يتناقص . وحتى يقنع المؤتمر بجدية « اخطار استيلاء العرب على الزراعة » قال : « في الاسبوع الماضي تقصت الخضار في الاسواق بسبب عيد عربي في نفس الايام » .

يحاول البحث المذكور ان يظهر ان للعرب مصلحة مادية في بقاء اسرائيل ودوام الاوضاع على ما هي ويعتبر هذا الامر عنصرا مخفضا لحدة الانتفاء العربي في هوية العربي في اسرائيل . اننا نعتقد عكس هذا الكلام . فالطبقة الارستقراطية الريفية، التي كانت تمثل الى حد ما « شهامة » التقاليد العربية ، قد رفضت التعامل مع السلطات منسجمة مع خلقها العربي الرقيق . هذه الطبقة ضربت اقتصاديا واجتماعيا . وصودرت اراضيها ولم تعط المراكز الثلاثة بها في المجتمع . وفي اغلب الاحيان اتامت السلطات من عناصر اخرى اقل وجاهة منها ومحدثة النعمة ، منافسا اجتماعيا . ان تغيير الاوضاع في مصلحة هذه الطبقة . اما الفلاحون والعمال ، الذين يعانون من التمييز ، فان تغيير الاوضاع لن يضرهم ايضا ، هذا ان لم يكن لمصالحهم وخاصة الفلاحين الذين صودرت